

وكما ان الكلمة توصف بالمجاز لنقلها عن معناها فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها الى حكم ليس هو بحقيقة فيها . ومثال ذلك أن المضاف اليه يكتسب إعراب المضاف في نحو : « واسأل القرية » والأصل : واسأل أهل القرية ، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة وهو الجر والنصب فيها مجاز . ولا ينبغي ان يقال ان وجه المجاز في هذا الحذف ، فان الحذف اذا تجرد عن تغير حكم من احكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازاً كحذف الخبر في : « زيدٌ منطلقٌ وعمرو » لأنه لم يؤدِ الى تغيير حكم فيما بقي من الكلام . ووضع قاعدة لهذا اللون من المجاز فقال : « واذا امتنع ان يوصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف . وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يزول عن أصله ومكانه حتى يغير حكم من احكامه أو يغير عن معانيه . فأما وهو على حاله والمحذوف مذكور فتزعم ذلك فيه من أبعد المحال »^(١)

وحكم مجاز الزيادة كمجاز الحذف . فان حدث بسبب الزيادة حكم تزول به الكلمة عن اصلها جاز حينئذ ان يوصف ذلك الحكم او ما وقع فيه بأنه مجاز وبذلك رد على من اعتبر الزيادة مطلقاً مجازاً . قال : « فان قلت : المجاز على أقسام والزيادة من احدها . قيل : هذا لك اذا حددت المجاز بخد تدخل الزيادة فيه ولا سبيل لك الى ذلك لأن قولنا : « المجاز » يفيد ان تجوز بالكلمة موضعها في أصل الوضع وتنقلها عن دلالة الى دلالة أو ما قارب ذلك »^(٢) فالزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف بالمجاز ولكنها قد تكون سبباً له . والمجاز أبلغ من الحقيقة فمن شأنه ان يفخم المعنى ويحدث الاثر العجيب في النفس ، ومن أسباب لطفه انه في كثير من الامر يحتاج الى ان يهيم الشيء ويصلح لذلك بشيء يتوخى في النظم . فالشاعر في الأبيات :

(١) اسرار البلاغة ص ٣٨٤ .

(٢) اسرار البلاغة ص ٣٨٥ .